منظور عالمى جديد حول

حماية المستهلك والصناعة الوطنية

بقلم دكتور مهندس نادر رياض ● رئيس شركة بافاريا

اوجه الشكر للاستاذ الدكتور احمد احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية لمبادرته المتميزة والتى اتت فى وقت قصير بإيجابيات ملموسة اخص بالذكر منها المظاهر الايجابية التالية :

أ ـ انه حرك المياه الراكدة التى احاطت بمسيرة الصناعة المصرية التقدمية والقطاع التجارى المنضبط واوشكت ان تعوق حركتها وتعطل من مسيرتها .

ب ـ انه فتح الباب امام رياح التغيير لتحجيم كثير من السلبيات التى استشرى خطرها من ممارسات منفلتة وانشطة عشوائية انتشرت فى الشارع المصرى .

جـ ـ قبول التحدى ومواجهة العاصفة ارساء لمبدأ انه لن يصح الا الصحيح وان ماعدا ذلك عليه ان يعدل اوضاعه لانه لا يوجد حل بديل .

د ـ المدلول التقدمى الذى ترسخ هذه الندوة مفاهيمه واهمها ديمقراطية المشاركة فى مواجهة السلبيات بدلا من ديمقراطية التمثيل .

ومن هذا المنطلق يجب ان يكون واضحا وبعيدا عن كل لبس ان : مواجهة الغش التجارى والصناعى هى قضية كل مواطن . وان وزارة التموين لا تقف وحدها فى مواجهة ذلك وانما بظاهرها وبدعمها تأييد شعبى كامل .

كما يجب ان يكون واضحا ان : حماية المستهلك المصرى .. وتشجيع الصناعة الوطنية .. ودعم الاقتصاد القومى .. هى قضية واحدة .. وكل لا يتجزأ .

نظرة على الواقع الذى يحكم الشارع التجارى والصناعى فى مصر

لاشك ان المرحلة الحالية تشهد ايجابيات وانجازات كبيرة بلورت مقدمة لنهضة صناعية وطنية غير مسبوقة من قبل تعلق عليها الدولة الآمال العريضة فى نمو حركة صناعية تقدمية وقادرة على صنع المتغيرات اللازمة والكافية للتعامل مع الأسواق العالمية واثبات الذات فى المحك الدولى . كما انه من الايجابيات ايضا تكون مايسمى بالشخصية المعنوية للمجتمع الصناعى والاقتصادى التى استطاعت مؤخرا ان تشارك ايجابيا فى صنع الأحداث بعد ان تعدت مرحلة المشاركة فى الرأى .

الا ان الأمر لا يخلو من مظاهر عديدة للسلبيات التى لا تقل حجما عن تلك الايجابيات بل اصحبت تشكل خطرا يهدد تلك الايجابيات ذاتها . ويتمثل ذلك فى الانشطة العشوائية والممارسة السلبية التى يحرص عليها اصحابها سواء فى المجال التجارى او الصناعى بالنظر لما تدره تلك الأنشطة من عائد كبير توفره من خلال ممارسات الانشطة مجهولة الهوية من تسويق وتصنيع لبضائع مغشوشة او تالفة او اعادة لتصنيع المكهن والمستعمل من المكونات .

الأمية المهنية :

يعزى السبب الرئيسى لانتشار تلك الممارسات غير المنضبطة والعشوائية لظاهرة تفشى الأمية المهنية والحرفية بين قطاعات كبيرة من الصناع والتجار ليس فقط على المستوى الادنى منها وانما تعدى ذلك للاسف ليصل الى الممارسات كبيرة الحجم . وهذه الأمية المهنية لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمية التعليمية لأن من يجهل القراءة والكتابة قد يكون ناجحا فى مختلف اوجه النشاط والامثلة على ذلك كثيرة الا ان الأمية المهنية لا عذر لها فهى تؤدى بصاحبها لتعمد اغفال الالتزامات المهنية والحرفية التى يقتضى ممارسة نشاط بعينه اتباعها .

الهرمونات قبل الدهون

أما فى نطاق الحديث عن المواد الغذائية . الأزمة هنا لا تزال محتدمة فى مجال اللحوم المستوردة . فان الحديث يدور اليوم حول نسبة الدهون ووجود السائل الانفصالى ونسبة التلوث البكتريولوجى كما لو كان ماعدا ذلك يقل اهمية . بينما حديث العالم يدور حول اختبار نسب الهرمونات والمضادات الحيوية التى اعطيت لحيوانات الذبح خلال فترة حياتها كمؤشر حقيقى لتاثيرها على صحة الأنسان .

وفى مجال الحديث عن لبن الأطفال فان العالم يتحدث اليوم عن ضرورة تقديم شهادات يعتد بها تمثل سجلا لمدخلات جسم حيوانات اللبن من مياه واعلاف وضرورة ان تكون خالية من المبيدات والكيماويات والحشرات وذلك فى سجل يومى يخص كل حيوان يثبت فيه ايضا الانتاج اليومى من الالبان .

هذا فى الوقت التى اتت لنا الصحف مؤخرا باخبار عن حالات تسمم بمدارس الاطفال بسبب تناول وجبات من الجبن الرومى تم توريدها لتلك المدارس عن طريق متعهدين تلك حرفتهم ولا حرفة لهم سواها . اى انه فى الوقت الذى يبنى البعض فيه المدارس بجهود ذاتية مشاركة منهم فى ازالة اثار الزلزال فان تلك الايادى البيضاء الطاهرة تعترضها اياد اخرى سوداء ملوثة تنتحرف بمقصدها عن غايتها وتفسد عليها نتائجها المرجوة .

هذه الأمثلة وغيرها من حالات للغش والفساد التجارى والصناعى اصبحت تشكل تهديدا واضحا للاقتصاد الوطنى وصحة الانسان المصرى بل وتهز ثقة المواطن فى دور الدولة من توفير للاحتياجات الاساسية لهذا المواطن بمناى عن مغبة الغش

ومن هنا فان النشاط التصديرى لن يمكن له ان ينمو ويتعاظم على المستوى الخارجى الا اذا طبقت شروطا ومواصفات مماثلة على المنتجات المحلية لأن التصدير فى حد ذاته ليس سوى مرحلة متقدمة من التطور الانتاجى يبدأ محليا بالداخل .

كما ان احدا منا لن يوافق طواعية ان تصبح مصر مستقرا للواردات التى تشكل فى بلادها بضائع غير مطابقة للمواصفات يمنع تداولها فى بلادها فلا يبقى امامها الا ان تشق طريقها الى بلادنا .

ان مستقبل مصر يكمن فى النشاط السكانى لابنائها والذى يعتمد اساسا على القدرة على الاتيان بقيمة مضافة حقيقية على الخامات يقبلها العالم . اذ ان تصدير الخامات دون تصنيع لن يصنع مستقبل مصر .

حماية المستهلك فى مصر :

يجب ان يكون معلوما ان تكون جميعات لحماية المستهلك تعمل تحت مظلة مجلس اعلى لحماية المستهلك هى حلقة من حلقات ثلاث لابد ان تتكامل لتحقق الهدف منها وهو الشرط اللازم والكافى لذلك الا وهى :

اولا : تكون جمعيات حماية المستهلك :

لا يوجد سبب يمنع من اطلاق السماح بتكوين جمعيات حماية المستهلك على اختلاف تكويناتها واتجاهاتها طالما انها تعمل تحت مظلة رشيدة لمجلس اعلى لحماية المستهلك يحمى هذه التربة من الشطط او الهوى وعلى المجلس الاعلى لحماية المستهلك ان يتلقى تقارير تلك الجمعيات ويفحصها ويمحصها ويعيد النظر فى بعضها طفا لما يراه وقد يصرف النظر عن بعضها اذا خلت من بعض الجوانب التى يطمئن اليها ويكون من اختصاص المجلس الاعلى لحماية المستهلك منفردا اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر او اصدار مجلات او نشرات حماية المستهلك

ثانيا : مواثيق الشرف :

يجب ان تستحث اتحادات الغرف الصناعية والنقابات المهنية على الاسراع بوضع مواثيق شرف تضم الممارسات المسموح بها وتلك المحظور العمل بها بين ابناء تلك المهن والحرف مما يشكل الخط الاساسى للتعامل فى الأنشطة الصناعية التجارية والخدمية

ثالثا . قوائم الأنشطة والأعمال :

يجب اصدار قوائم تضم الانشطة والاعمال على مختلف مستوياتها موضح بها البيانات الاساسية لتلك الانشطة واسماء اصحابها بحيث تصبح المرجع الرئيسى للتعريف بتلك الانشطة باعتبارها انشطة مشروعة ولها سابقة اعمال ودرجات من الخبرة تبين ذلك . وتقبل تلك القوائم التحديث السنوى